

إعادة تشكيل «الشرعية»... حاجة يمنية



خيرالله خيرالله
إعلامي يمني

هناك حاجة يمنية، بل أكثر من يمنية، إلى إعادة النظر في تركيبة ما يسمى «الشرعية».. كإشارة، هناك حاجة إلى إعادة تشكيل «الشرعية» مع ما يعنيه ذلك من ضرورة قيام حكومة جديدة يلعب رئيسها دوراً في مجال أخذ المبادرة على الصعيد العسكري، إضافة بالطبع إلى امتلاكه مع وزرائه جرة العيش بين المواطنين في المناطق التي ليست تحت سيطرة الحوثيين (أنصار الله)، أي إيران... بدل الإقامة في فنادق هذه العاصمة أو المدينة الخليجية أو تلك؛ تبدو هذه «الشرعية» الجديدة حاجة يمنية، كما أنها حاجة إلى التحالف العربي الذي عمل على إفضال المشروع الإيراني في اليمن. لم يستطع التحالف العربي تحقيق هدفه النهائي المتمثل في اقتلاع إيران من اليمن كلها، لكنه استطاع على الأرض تقليص حجم الوجود الإيراني في هذا البلد الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من شبه الجزيرة العربية.

تتحمل «الشرعية»، على رأسها الرئيس الانتقالي عبدربه منصور هادي، قسماً لا بأس به من المسؤولية في ما يخص عجز التحالف العربي عن استكمال مشروعه الذي بدأ بـ«عاصفة الحزم» في آذار/مارس من العام 2015. هناك دائماً حاجة إلى العودة إلى الواقع ومواجهته، بدل الهرب منه من أجل تفسير الأسباب التي أدت إلى وصول الوضع في اليمن إلى ما هو عليه الآن.

لعل السؤال الأول الذي لا مفر من طرحه: من المسؤول عن وصول الحوثيين بميليشياتهم المسلحة «أنصار الله» إلى صنعاء ووضع يدهم عليها في الواحد والعشرين من أيلول/سبتمبر 2014؟

بعد أسبوعين، تكون قد مرت خمس سنوات كاملة على الاحتلال الحوثي لصنعاء. ليس سرا أن «الشرعية» تتحمل الجزء الأكبر من مسؤولية حصول هذا الاحتلال الذي ما كان ليتحقق لولا أن عبدربه منصور هادي أراد ممارسة لعبة التذاكي برفضة للتصدي للحوثيين وهم في طريقهم إلى العاصمة اليمنية عبر محافظة عمران، معقل آل الأحمر، زعماء قبيلة حاشد.

هناك مشكلة اسمية عتدة على عبد الله صالح، كانت ولا تزال تتحكم بعبدربه منصور هادي الذي بقي نائباً لرئيس الجمهورية في اليمن، أي نائباً لعل عبد الله صالح، طوال ثمانية عشر عاماً. لا يختلف اثنان من بين الذين عرفوا الرئيس اليمني الراحل الذي أصّر الحوثيون على إعدامه في الثالث من كانون الأول/ديسمبر 2017، على أن علي عبدالله صالح تحول مع مرّ السنين إلى شخص مزاجي إلى حدّ كبير. لم يمتلك، في أحيان كثيرة، حداً أدنى من اللياقة والأدب في التعامل مع معظم مساعديه، بما في ذلك عبدربه منصور هادي، الذي كان في موقع نائب رئيس الجمهورية. لم يتردد مرات عدة في إذلال عبدربه من دون مجز. ولكن هل يشكل ذلك سبباً كافياً كي يمارس الرئيس الانتقالي مع علي عبدالله صالح ما مارسه الأخير في حقّه، وذلك منذ اليوم الأوّل لتوليّه الرئاسة في السابع والعشرين من شباط/فبراير 2012؟

لم يفرّق عبدربه منصور هادي، الذي لا يختلف كثيراً عن علي عبدالله صالح في مجال مستوى التحصيل العلمي، بين مسؤولياته كرئيس للدولة



لقاء جدة والحوار بين شرعيتين



البقاء على قصورهم بالسعودية على العمل على أرض يمنية محررة في عدن وغيرها من مدن الجنوب. ستفضل الحكومة «الشرعية» أن لا تكون مرتبة بالنسبة للمجلس الانتقالي الذي بات متمكناً من أصول اللعبة السياسية باعتباره مثلاً لمزاج يمني جديد يقف وراء ولادة شرعية جديدة، هي في حقيقتها نتاج معادلات سياسية جديدة لن تكون الشرعية القديمة قادرة على استيعابها.

وكما أتوقع فإن الجنوبيين سيدافعون عن خيار يمينتهم بطريقة استفغى الشرعية، ومن خلالها الإخوانيين، الذين يدبرون عجلتها. وعن يمينو الجنوب أن الحكومة «الشرعية» تستعملهم في حرب لا طائل منها. حرب تريدها أن تستمر إلى ما لا نهاية. وهي حرب عبثية لا يزال شبح علي عبدالله صالح حاضرًا فيها من خلال صفقاتها التي اتضح في ما بعد أنها كانت صفقات خاسرة.

يضع المجلس الانتقالي أوراقه كلها في لقاء جدة على الطاولة وهو ما لن تقوى على القيام به حكومة ليست لديها سوى صفة صارت لا تتمتع بها، وهي الشرعية.

أي لحظة مع مصالح الحوثيين. وليس من المبالغة القول إن حزب الإصلاح هو الوجه الآخر لجماعة الحوثي. لذلك ليس من الحكمة أن تتخذ الحكومة «الشرعية» الموقف نفسه الذي يتخذه حزب الإصلاح من الحوار مع المجلس الانتقالي الجنوبي في لقاء جدة.

أما أن تكون الحكومة «الشرعية» محتفظة من قبل حزب الإصلاح، وهو ما صار واضحاً، فإن لقاء جدة لن يفضي إلا إلى مسألة واحدة؛ وهي أن يستمع المستترون بالشرعية القديمة إلى كلام يمني جديد قد لا يوافقون عليه، ولكنه يعني أن هناك شرعية جديدة ولدت في اليمن. تلك هي شرعية المقاومة التي طرحها الواقع، ذلك واقع لا تعرف عنه الحكومة الشرعية شيئاً. أولاً لأنها تقيم في الخارج (المملكة العربية السعودية)، وثانياً لأن حزب الإصلاح هو صلتها باليمن وهو الذي يزورها بالحقائق التي يراها مناسبة له.

وإذا ما كانت حكومة عبدربه منصور هادي وحزب الإصلاح قد قررا عدم إقامة حوار مباشر مع وفد المجلس الانتقالي، في لقاء جدة فإنهما قد قدما مسألة إفضال اللقاء على محاولة السعي لإنجاحه من خلال تقريب وجهات النظر.

أما أن تكون الحكومة اليمنية تحت إشراف الدولة وسقوطها بيد الحوثيين بعد انقلابهم قد عفا عليها الزمن وتم تجاوزها. كان تعاون الرئيس السابق علي عبدالله صالح مع الانقلابيين مؤشراً خطيراً يمكن من خلاله التعرف على الخلل الذي كان قد ساهم في تكريس الكثير من الفرضيات الخطأ. ومن المؤكد أن التحالف مع حزب الإصلاح، وهو واجهة إخوانية، قد شكل هو الآخر عبئاً شديداً للوطة على إمكانية نمو وعي وطني موحد. ذلك لأن الإخوان بسبب مساندة الدائم الباحث عن مستقبل له ولأفراد عائلته وبعض أنصاره خارج اليمن.

هذا خيار لا يمكن لأحد الاعتراض عليه. الرجل حرّ في التصرف بالطريقة التي تناسبه، بما في ذلك تغيير رؤساء الوزارة كما لو أنهم مجرد موظفين من الدرجة العاشرة عليهم تنفيذ رغباته. لكن المشكلة اليمنية تبقى في مكان آخر. إنها حالياً في البحث عن «شرعية» فعالة لديها مصلحة في إلحاق هزيمة بالحوثيين ومشروعهم الهادف إلى إقامة كيان يمني تابع لإيران.

في حال كانت هناك حاجة إلى توقيع عبدربه منصور هادي، فإن ذلك لا يعني بالضرورة أن يكون التحالف العربي رهينة هذا التوقيع، بل ثمة حاجة إلى إيجاد «شرعية» فعالة تستطيع طمأنة أهل عدن إلى أن مدينتهم لن تكون مجدداً عرضة لعودة الحوثيين أو «القاعدة» إليها. ثمة حاجة أيضاً إلى رجال على الأرض يتابعون معركة الحديد، وآخرين لا مصلحة لهم في استمرار الجمود في تعز أو نهب... باختصار شديد، هناك تجربة فاشلة، بل مهزلة لا مفر من وضع نهاية لها في حال كان مطلوباً الحؤول دون

لأن تكون حرب اليمن حرب استنزاف للتحالف العربي... وهذا يجعل إعادة تشكيل «الشرعية» ضرورة عاجلة أكثر من أي وقت.

معركة الخندق الواحد لا تهم أمن واستقرار البلدين فقط وإنما استقرار المنطقة ككل، وتأمين مستقبل الأجيال في وجه التحديات والصعاب، ومنها الإمارات التي تحاك في غرف إقليمية تقوياً أطماع التوسع والهيمنة، أو غرف دولية لا تروق لها الديناميكية الجديدة التي تشهدها المنطقة بقيادة سعودية-إماراتية، والتي أكدت إمكانية

بناء قدرة ذاتية قادرة على تكريس خيارات استراتيجية مستقبلية وتشكيل مسار مستقل يقطع مع التبعية، بل ويحقق منزلته ضمن خارطة القوى الدولية الصاعدة.

بنظرة بسيطة يمكننا أن نقف أمام تحولات حاسمة يشكل فيها التحالف السعودي الإماراتي رأس الحربة، وهي تتأسس على مبدأ التحرك الميداني لاستباق التهديدات والتصدي للمؤامرات، وهو ما كان واضحاً في خنادق القتال المشترك لتأمين الأمن القومي ضمن تحالف الدفاع عن عروبة اليمن أمام المشروع الانقلابي الحوثي المدعوم من إيران، والتي دفع فيها البلدان أرواح ودماء أبنائهما ثمناً غالياً لتكريس استراتيجية استباقية تنطلق من قراءة دقيقة لمسارات مستقبل كان البعض يريد له أن يكون على حساب العرب، وعلى حساب الدول التي تتبنى قيم الوسطية والاعتدال، خصوصاً مع ارتفاع وتيرة الخطاب الديني والطائفي المتشدد.

الموقف الذي عبّر عنه الشيخ محمد بن زايد يؤكد أن التحالف القائم مع السعودية ليس تكتيكاً أو وليد حالة طارئة، وإنما هو نتاج رؤية استراتيجية متكاملة بين البلدين، ويعبر عن قراءة عميقة للواقع والمستقبل، وللجغرافيا السياسية بمعايير التخطيط المنهجي البراغماتي للتفاعل الإيجابي مع التحولات العالمية الكبرى.



فاروق يوسف
كاتب عراقي

ما لم تتمكن الحكومة اليمنية «الشرعية» من استيعابه حتى الآن هو أن المعادلات السياسية القديمة التي أدت إلى انهيار الدولة وسقوطها بيد الحوثيين بعد انقلابهم قد عفا عليها الزمن وتم تجاوزها. كان تعاون الرئيس السابق علي عبدالله صالح مع الانقلابيين مؤشراً خطيراً يمكن من خلاله التعرف على الخلل الذي كان قد ساهم في تكريس الكثير من الفرضيات الخطأ. ومن المؤكد أن التحالف مع حزب الإصلاح، وهو واجهة إخوانية، قد شكل هو الآخر عبئاً شديداً للوطة على إمكانية نمو وعي وطني موحد. ذلك لأن الإخوان بسبب مساندة الدائم الباحث عن مستقبل له ولأفراد عائلته وبعض أنصاره خارج اليمن.

هذا خيار لا يمكن لأحد الاعتراض عليه. الرجل حرّ في التصرف بالطريقة التي تناسبه، بما في ذلك تغيير رؤساء الوزارة كما لو أنهم مجرد موظفين من الدرجة العاشرة عليهم تنفيذ رغباته. لكن المشكلة اليمنية تبقى في مكان آخر. إنها حالياً في البحث عن «شرعية» فعالة لديها مصلحة في إلحاق هزيمة بالحوثيين ومشروعهم الهادف إلى إقامة كيان يمني تابع لإيران.

في حال كانت هناك حاجة إلى توقيع عبدربه منصور هادي، فإن ذلك لا يعني بالضرورة أن يكون التحالف العربي رهينة هذا التوقيع، بل ثمة حاجة إلى إيجاد «شرعية» فعالة تستطيع طمأنة أهل عدن إلى أن مدينتهم لن تكون مجدداً عرضة لعودة الحوثيين أو «القاعدة» إليها. ثمة حاجة أيضاً إلى رجال على الأرض يتابعون معركة الحديد، وآخرين لا مصلحة لهم في استمرار الجمود في تعز أو نهب... باختصار شديد، هناك تجربة فاشلة، بل مهزلة لا مفر من وضع نهاية لها في حال كان مطلوباً الحؤول دون

لأن تكون حرب اليمن حرب استنزاف للتحالف العربي... وهذا يجعل إعادة تشكيل «الشرعية» ضرورة عاجلة أكثر من أي وقت.



الحبيب الأسود
كاتب تونسي

كان الشيخ محمد بن زايد، ولي عهد أبوظبي، واضحاً في توصيف طبيعة العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية عندما وصفها بعلاقة الشراكة في خندق واحد إزاء التحديات المحيطة. فالقوضوع لا يتعلق فقط بالأخوة والجوار ووحدة الثقافة والتاريخ، ولا هو تعبير عن ترف الخطاب السياسي والدبلوماسي، أو بالمجاملات بين الأشقاء، وإنما هناك مصير واحد تحدد

أفقاه دماء مختلطة في معركة الدفاع عن المستقبل، وهذا ما تؤمن به القيادتان ويعيه الشعبان وأصبح معروفاً لدى القاصي والداني.

معركة الخندق الواحد لا تهم أمن واستقرار البلدين فقط وإنما استقرار المنطقة ككل، وتأمين مستقبل الأجيال في وجه التحديات والصعاب، ومنها الإمارات التي تحاك في غرف إقليمية تقوياً أطماع التوسع والهيمنة، أو غرف دولية لا تروق لها الديناميكية الجديدة التي تشهدها المنطقة بقيادة سعودية-إماراتية، والتي أكدت إمكانية

الإمارات والسعودية: شراكة الخندق الواحد والمستقبل الواعد

الذاتية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً واجتماعياً وثقافياً، تكريساً لزعامة فعالية قادرة على قلب موازين القوى لفائدتها، وهو ما سيستاد خلال سنوات قليلة من خلال ما يتم الإعداد له حالياً بشكل يكاد يومياً في غرف التنسيق المشترك بين البلدين، وما يتجسد على أرض الواقع في معركة معلنة ضد الأطماع الخارجية والإرهاب والتطرف والإبزاز والساس بالامن القومي الخليجي والعربي.

هذه العلاقة الثنائية يمكن أن نستقري عمقها ليس فقط من خلال دبلوماسية غير مسبوقه في المنطقة العربية من خلال الشراكة بين جناحي قوة إقليمية ودولية صاعدة، في البحث عن حل للأزمة القائمة بين بلدين نوويين كبيرين، معتمدين في ذلك على دورهما الفاعل في المنطقة وعلى علاقاتهما العريقة مع إسلام آباد ونيودلهي.

ويعتقد أن هذا التحالف بين الإمارات والسعودية هو مستقبل المنطقة العربية، بل إننا نرى في هذا التحالف بين الإمارات والسعودية، وهو ما كان واضحاً في خنادق القتال المشترك لتأمين الأمن القومي ضمن تحالف الدفاع عن عروبة اليمن أمام المشروع الانقلابي الحوثي المدعوم من إيران، والتي دفع فيها البلدان أرواح ودماء أبنائهما ثمناً غالياً لتكريس استراتيجية استباقية تنطلق من قراءة دقيقة لمسارات مستقبل كان البعض يريد له أن يكون على حساب العرب، وعلى حساب الدول التي تتبنى قيم الوسطية والاعتدال، خصوصاً مع ارتفاع وتيرة الخطاب الديني والطائفي المتشدد.

الموقف الذي عبّر عنه الشيخ محمد بن زايد يؤكد أن التحالف القائم مع السعودية ليس تكتيكاً أو وليد حالة طارئة، وإنما هو نتاج رؤية استراتيجية متكاملة بين البلدين، ويعبر عن قراءة عميقة للواقع والمستقبل، وللجغرافيا السياسية بمعايير التخطيط المنهجي البراغماتي للتفاعل الإيجابي مع التحولات العالمية الكبرى.